الأحاديث النبوية
الواردة في أشهر كتب تفسير القرآن الكريم
بين المقبول والمردود

د. عبداللطيف الجيلاني
رئيس مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلا يخفى عناية جلّ المفسرين بإيراد الأحاديث النبوية في تفاسيرهم، وهي غالبا على ضربين، الأول: أحاديث مرفوعة إلى رسول الله ﷺ في تفسير بعض آيات الكتاب العزيز، قال أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جُزَيّ الغرناطي(ت741هـ): «إنه ورد عن النبي ﷺ كثير من تفسير القرآن؛ فيجب معرفته؛ لأن قوله عليه السلام مُقدم على أقوال الناس»[1]. والضرب الآخر: أحاديث مسندة يستشهد بها المفسر في المسائل والقضايا التي يطرقها في تفسيره، وهي كثيرة جدا؛ استطاع المفسرون من خلالها توسيع دائرة الاحتجاج بالأحاديث النبوية في تفاسيرهم، ولا غرابة في ذلك فقد قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ): «كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن»[2].

ثم إن المفسرين ليسوا على مهيع واحد في الاستشهاد بالأحاديث النبوية في تفاسيرهم، فمنهم من لا يستشهد بالأحاديث النبوية في تفسيره إلا نادرا، ومنهم من يستدل بها كثيرا، ومنهم من يعتني بها عناية فائقة فينتقي

(1) التسهيل لعلوم التنزيل(1/ 7)، وروى الطبري في تفسيره(1/ 78)، والبزار في مسنده(18/ 123) رقم: 79، وأبو يعلى في مسنده(8/ 23)، رقم:4528، بأسانيدهم إلى عائشة أنها قالت: ما كان النبي ﷺ يفسر شيئا من القرآن إلا آيا بعدد، علّمهن إياه جبريل، قال الهيثمي في مجمع الزوائد(6/ 303): فيه راو لم يحرر اسمه، وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال ابن كثير في تفسيره(1/ 18): حديث منكر غريب.

(2) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية(13/ 363)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير(1/ 4).

الصحيح والحسن من تلك الأحاديث، ومنهم من هو حاطب ليل؛ يحشر مع الصحيح الضعيف والواهي؛ بل والموضوع.

ويعود سبب عناية معظم المفسرين بالاستشهاد بالأحاديث النبوية في تفاسيرهم إلى مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي، وأهميتها في تفصيل مجمل القرآن، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وتوضيح مشكله[1]، فهي المأخذ الأول من مآخذ طالب التفسير[2]، بحيث اعتبرها بعض أهل العلم أحسن طرق التفسير بعد تفسير القرآن بالقرآن[3]، ويمكن عزو فرط اهتمام بعض المفسرين بالأحاديث والآثار في تفاسيرهم إلى تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به[4].

هذا؛ وقد نهجت في هذا البحث مسلك الإيجاز والاختصار؛ وتَغَيَّيت من خلاله الكشف عن حُجِّيَّةِ الأحاديث النبوية الواردة في تفاسير القرآن الكريم على وجه الإجمال، وقصدت فيه أيضا تبيين بعض أوجه عناية المحدثين قديما، والباحثين حديثا بجمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير، وتخريجها ودراستها، والله من وراء القصد، وهو الموفق والهادي.

(1) تفسير الطبري(1/ 82).
(2) انظر: البرهان في علوم القرآن(2/ 156).
(3) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية(13/ 363)، ومقدمة تفسير ابن كثير(1/ 4).
(4) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير(1/ 7).

المبحث الأول: مناهج المفسرين في الاستشهاد بالأحاديث النبوية

المطلب الأول: طرق المفسرين في إيراد الأحاديث النبوية في تفاسيرهم:

تتعدد طرق إيراد المفسرين للحديث النبوي في تفاسيرهم، فمنهم من يوردها مسندة، ومنهم من يوردها مجردة عن الإسناد، كما أنها ترد عندهم تارة بلفظها، وتارة أخرى بمعناها، بل قد يكتفي بعض المفسرين أحيانا بالإشارة إليها دون التصريح، ومنهم من يعقب الحديث بعزوه إلى من أخرجه مع بيان درجته من الصحة والضعف، ومنهم من يغفل ذلك، وتفصيل هذا الإجمال فيما يلي:

1- إيراد الأحاديث النبوية في كتب التفسير مسندة:

تُعَدُّ الرواية بالإسناد منهجا عاما لدى المفسرين المتقدمين، ولا غرابة في ذلك فقد عاشوا في عصر الرواية، كما أن أكثرهم كان من المحدثين المعروفين، كسفيان بن سعيد الثوري(ت161هـ) في تفسيره، وسفيان بن عيينة الهلالي المكي(ت198هـ) في تفسيره، وأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني(ت211هـ) في تفسيره، وأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت318هـ) في تفسيره، وعبدالرحمن بن

محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم(ت327هـ) في تفسيره.

وهناك طائفة أخرى من المفسرين جاءت بعد هذه الطائفة تورد الأحاديث مسندة في كثير من الأحيان وتجردها عنه تارة أخرى، ومنهم أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت468هـ) في تفاسيره الثلاثة الوجيز والوسيط والبسيط، وأبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي(ت516هـ) في تفسيره معالم التنزيل، وأبو إسحاق الثعلبي (ت427هـ) في تفسيره الكشف والبيان.

وهذه نماذج من الأحاديث المسندة الواقعة في بعض هذه التفاسير:

قال أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ): «حدثنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1]، قال: كان أبو هريرة يحدث أن النبيﷺ قال: خَيْرُ نساءٍ ركبن الإبل صالح نساء قريش؛ أحناه على ولد في صغره، وأرعاه لزوج في ذات يده. قال أبو هريرة: ولم تركب مريم بعيرا قط»[2].

وأورد أبو جعفر محمد بن جرير الطَّبَري (ت310هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّاۖ بَل رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾[3] عددا من الروايات منها هذه الرواية: «حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو خالد، عن القَعْقَاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللهﷺ: إذا أذنب العبد نُكت في قلبه نكتة سوداء، فإن تاب صُقِل منها، فإن عاد عادت حتى تعظم في قلبه، فذلك الرّان الذي قال الله: ﴿كَلَّاۖ بَل رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾»[4].

وقال الإمام عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم(ت327هـ): في تفسير قوله عز وجل: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[5]: «حدثنا الحسن بن عرفة، حدثني يحيى بن اليمان، عن حمزة الزيات، عن سعد الطائي، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث، قال: دخلت على علي بن أبي طالب فقال: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «الصراط المستقيم كتاب الله»، والوجه الثاني: حدثنا أبي، حدثنا أبو صالح كاتب الليث، حدثني معاوية بن صالح أن عبدالرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه، عن نواس بن سمعان الأنصاري، عن رسول اللهﷺ أنه قال: «ضرب الله مثلا صراطا مستقيما، والصراط الإسلام»[6].

(1) سورة آل عمران، الآية:39.
(2) تفسير عبدالرزاق الصنعاني(1/ 393).

(3) سورة المطففين، الآية:14.
(4) تفسير الطبري(24/ 200).
(5) سورة الفاتحة، الآية:6.
(6) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي(1/ 30). وهذا الكتاب وجد ناقصا، ←

وقال الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري(ت318هـ) في تفسير قوله عز وجل: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾[1]: «...حدثنا علي بن الحسن الهلالي، قال: حدثنا مُعَلَّى بن أسد، قال: حدثنا وُهَيْب، عن الجُرَيْرِي، عن عبدالرحمن بن أبي بَكْرَة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر! قالوا: بلى يا رسول الله! قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين ـ وكان متكئا فجلس ـ ثم قال: ألا وقول الزُّور! ألا وقول الزُّور»[2] وأورد أحاديث أخرى[3].

وقال أبو إسحاق الثَّعْلَبي(ت427هـ) في تفسيره الكشف والبيان: «سورة الرَّحْمن: مكية، وهي ألف وستمائة وستة وثلاثون حرفاً، وثلاثمائة وإحدى وخمسون كلمة، وثمان وسبعون آية.

حدثنا الأستاذ أبو الحسين علي بن محمد بن الحسن الخبّازي قال: حُدِّثْتُ عن أحمد بن الحسن المقرئ، أخبرنا محمد بن يحيى الكِسَائي، أخبرنا هاشم البربري، أخبرنا علي بن حمزة الكِسَائي، أخبرنا موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لكلّ شيء عروسا، وعروس القرآن سورة الرَّحْمن جلّ ذكره»[4].

وأخبرني أبو الحسين أحمد بن إبراهيم العَبْدَوِي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، قال: أخبرنا أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد الحِيري، قال: حدّثنا إبراهيم بن شريك بن الفضل الكوفي، قال: حدّثنا أحمد بن عبدالله، قال: حدّثنا سلاّم بن سليم المدائني، قال: حدّثنا هارون بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أمامة، عن أُبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ «من قرأ سورة الرَّحْمن رحم الله ضعفه، وأدّى شكر ما أنعم اللّه عليه»[5].

وهذه الروايات المسندة فيها الصحيح والضعيف والواهي، وقد خرّج أصحابها من العهدة بروايتهم لها بالأسانيد، فمن أسند فقد أحالك على الإسناد لدراسته والحكم عليه، ويعتذر نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطُّوفِي(ت716هـ) لهؤلاء الأئمة في إيرادهم

واستكمله المحقق أسعد الطيب بما عثر عليه من نصوص منقولة عن ابن أبي حاتم في مختلف كتب التفسير.

(1) سورة النساء، الآية:31.

(2) أخرج البخاري في صحيحه(5/ 261)كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، حديث رقم:2654، ومسلم في صحيحه(1/ 91)كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، حديث رقم:87.

(3) كتاب تفسير القرآن، لابن المنذر(ص664).

(4) أخرجه أيضا البيهقي في الشعب(4/ 116) رقم:2265، من طريق علي بن الحسين بن جعفر، عن أحمد بن الحسن دُبَيْسٌ المقرئ به، وضعفه المناوي في فيض القدير(5/ 286)، فقال: فيه علي بن الحسن دبيس عده الذهبي في الضعفاء والمتروكين وقال الدارقطني: ليس بثقة.

(5) الكشف والبيان(6/ 47) سورة الرحمن، الآية:1.

الضعيف والموضوع بأنهم أوردوها خشية الضياع، لا سيما وأكثرهم في عصر الرواية، وأنهم لم يلزموا أحدا بقبولها، بل تركوا أمر نقدها وتمحيصها إلى من بعدهم، وضرب لذلك مثلا بصنيع رواة الحديث حيث عُنُوا في أول الأمر بجمع الروايات كلها بأسانيدها تاركين أمر التمييز بين صحاحها وضعافها لمن بعدهم من النقاد[1].

2 - إيراد الأحاديث النبوية في كتب التفسير مجردة عن الإسناد:

سار معظم المفسرين المتأخرين عند إيرادهم الأحاديث النبوية في تفاسيرهم على حذف الإسناد، ومنهم من يحذف الإسناد كاملا فلا يذكر الصحابي راوي الحديث، ومثاله قول أبي الحسن علي بن محمد الماوردي(ت450هـ) في تفسيره النكت والعيون عند تفسير قوله عز وجل: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[2] قال: «..أما الصبر فهو حبس النفس عما تنازع إليه، ومنه صبر صاحب المصيبة أن يحبس نفسه عن الجزع، وسمي الصوم صبرا لحبس النفس عن الطعام والشراب، ولذلك سمي شهر رمضان شهر الصبر، وجاء في الحديث: اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر، وذلك فيمن أمسك رجلا حتى قتله آخر، فأمر بقتل القاتل، وحبس الممسك»[3].

هكذا أورد الماوردي الحديث المذكور دون ذكر راويه أو ذكر من أخرجه، وهو حديث يرويه إسماعيل بن أمية مرسلا، وإسماعيل من أتباع التابعين، والحديث أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلاّم في غريب الحديث[4]، والبيهقي في السنن[5].

ومنهم من يذكر الصحابي راوي الحديث ولا يشير إلى من أخرج الحديث، ومثاله قول ابن جُزَيّ الكلبي الغرناطي(ت745هـ) في تفسيره المسمى التسهيل لعلوم التنزيل عند تفسير قوله عز وجل: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾[6] قال: «والقول الصحيح فيها ما ورد عن أبي ثعلبة الخُشَني أنه قال: سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: مُرُوا بالمعروف وانهوا عن المنكر، فإذا رأيتم شُحّاً مُطَاعاً، وهوى متبعا، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بِخُوَيْصَّةِ نفسك وذَرْ عوامهم...»[7].

---

(1) الإكسير في علم التفسير لنجم الدين الطوفي (ص39، 43).

(2) سورة البقرة، الآية:45.

(3) تفسير الماوردي المسمى النكت والعيون (1/ 114-115).

(4) غريب الحديث(1/ 254).

(5) السنن الكبرى(8/ 50).

(6) سورة المائدة، الآية:

(7) التسهيل لعلوم التنزيل(1/ 190).

ولا ينبغي الاطمئنان إلى الحديث إذا ورد في بعض كتب التفسير على هذا النحو دون ذكر من أخرجه من الأئمة؛ فقد يكون موضوعا، ومثاله ما أورده القرطبي في تفسيره: «عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما نزلت: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[1] قال النبي ﷺ لجبريل: ما هذه النحيرة التي أمرني الله بها؟ قال: ليست بنحيرة، ولكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت، وإذا رفعت رأسك من الركوع، وإذا سجدت، فإنها صلاتنا وصلاة الملائكة الذين هم في السماوات السبع، وإن لكل شيء زينة، وإن زينة الصلاة رفع اليدين عند كل تكبيرة»[2]. هكذا أورده القرطبي من دون تعليق، ومن غير بيان لضعفه، وقد حكم ابن الجوزي بأنه موضوع[3]، أما السيوطي فقد اكتفى بتضعيفه فقط وأنه لا يصل إلى درجة الموضوع[4].

ومنهم من يذكر راوي الحديث مع العزو إلى من أخرجه من الأئمة كابن كثير في تفسيره، والسيوطي في الدر المنثور، والشوكاني في فتح القدير، وهذا مثال من تفسير جلال الدين السيوطي(ت911هـ) المسمى الدر المنثور في التفسير بالمأثور في تفسير قوله عز وجل: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[5]:

«أخرج ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد والنسائي وابن مَرْدُوَيه والبيهقي في سننه عن أبي ذَرّ قال: «صلّى رسول الله ﷺ ليلة فقرأ بآية حتى أصبح يركع بها ويسجد بها: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية. فلمّا أصبح قلت: يا رسول الله، ما زلت تقرأ هذه الآية حتى أصبحت!! قال: إني سألت ربي الشفاعة لأمتي فأعطانيها، وهي نائلة إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئا».

وأخرج ابن ماجه: عن أبي ذَرّ، قال: «قام النبي ﷺ بآية حتى أصبح يُرَدِّدُها ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾».

وأخرج مسلم، والنسائي، وابن أبي الدنيا في حسن الظن، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان، والطبراني، والبيهقي في الأسماء والصفات: عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ تلا قول الله في إبراهيم: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾[6]، وقال عيسى بن مريم: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ

(1) سورة الكوثر، الآية:2.
(2) تفسير القرطبي(20/ 219).
(3) الموضوعات(2/ 98-99).
(4) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (2/ 20).

(5) سورة المائدة، الآية:118.
(6) سورة إبراهيم، الآية: 36.

ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ فرفع يديه فقال: «اللهم أمتي أمتي وبكى. فقال الله: يا جبريل، اذهب إلى محمد، فقل: إنا سنرضيك في أمتك، ولا نَسُوءُكَ»[1].

3- إيراد الأحاديث النبوية بألفاظها في كتب التفسير، أو إيرادها بالمعنى، أو بالإيماء والإشارة:

ذكرنا اهتمام جماعة من المفسرين بإيراد الأحاديث مسندة، وهذا الصنف من المفسرين كان يحافظ على سياق الروايات بأسانيدها وألفاظها حسب ما تحملوه عن شيوخهم، وكذلك حافظ على ألفاظ الأحاديث المفسرون الذين التزموا النقل من المصادر التي أخرجت الحديث مع العزو إليها، واكتفى بعض المفسرين بذكر معنى الحديث دون لفظه، بل تجد بعض المفسرين يشير أحيانا إلى الحديث ولا يصرح به؛ كما هو واضح عند البيضاوي وابن جُزَيّ وغيرهما، ومثاله قول أبي القاسم محمد بن أحمد ابن جُزَيّ الغرناطي(ت741هـ) في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾[2]، قال: «...وقيل: يعطوهم من أموالهم من غير الكتابة، وعلى القول بالحط من الكتابة اختلف في مقدار ما يحط، فقيل: الربع، وروى ذلك عن رسول الله ﷺ، وقيل: الثلث...»[3].

(1) الدر المنثور للسيوطي(3/ 240).
(2) سورة النور، الآية: 33.
(3) التسهيل لعلوم التنزيل(3/ 66).

المطلب الثاني: أشهر التفاسير التي اعتنى أصحابها بإيراد الأحاديث المقبولة

عرف جماعة من المفسرين بالتثبت في إيراد الأحاديث النبوية في تفاسيرهم، فلا يذكرون إلا ما ثبت لديهم صحته أو حُسنه، وقد يذكرون الضعيف أحيانا مع بيان حاله من الضعف، ومع هذا فقد يغفل بعضهم فيورد بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ومن هذه التفاسير تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ) المسمى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، إذ يحشد الطبري في تفسيره هذا الروايات المسندة إلى رسول الله ﷺ، وقد يتوجه إلى بعضها أحيانا بالنقد، مما استحق معه أن يكون أصح التفاسير، قال النَّوَوِي: «أجمعت الأمة على أنه لم يُصَنَّف مثل تفسير الطبري»[4]، وقال ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس؛ فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمُقَاتِل بن [بكير][5]،

(4) انظر: كشف الظنون(1/ 437).
(5) كذا في المطبوع من مجموع الفتاوى، وهو تصحيف، والصواب: مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي(ت150هـ)، كان من أوعية العلم، بحرا في التفسير، إلا أنه متهم بالكذب، قال الشافعي: الناس عيال في التفسير على مقاتل، وقال وكيع: كان كذابا. كتاب المجروحين لابن حبان(3/ 15)، ←

والكَلبي[1]»[2].

ومنها تفسير الإمام أبي المظفر منصور بن محمد السَّمْعَاني(ت489هـ) فقد أكثر السمعاني من الاستشهاد فيه بالأحاديث النبوية، واعتمد كثيرا على الصحيحين والموطأ وسنن الترمذي والدارقطني وغيرها من الدواوين الحديثية، وكان يكتفي بذكر معنى الحديث أحيانا دون ذكر لفظه، واستعمل في عزو الحديث ألفاظا مجملة كقوله: وفي الصحاح، وفي الخبر، وفي الحديث، ثم يسوق الحديث، كما استعمل صيغة التمريض أحيانا كقوله: ويروى ذلك مرفوعا، كما أنه يذكر أحيانا طرفا من إسناد الحديث، وأحيانا أخرى يورده بسنده الخاص إلى النبيﷺ، ويلاحظ أنه اعتنى في تفسيره بالحكم على بعض الأحاديث، والإشارة إلى من أخرجها، وفي الجملة فقد كان السمعاني ينتقي الأحاديث ويختار الصالح منها دون الضعيف والواهي[3].

ومنها تفسير أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي(ت516هـ) المسمى بمعالم التنزيل فهو تفسير مشحون بالأحاديث النبوية، وجُلُّ الأحاديث التي أوردها مصنفه ذكرها بأسانيدها عن شيوخه إلى النبيﷺ مع تأخر زمانه، ويلاحظ أن أسانيده تتصل بأشهر دواوين السنة النبوية؛ إذ منها استقى رحمه الله أحاديثه، وقد صرّح بهذا في مقدمة تفسيره فقال: «وما ذكرت من أحاديث رسول اللهﷺ في أثناء الكتاب على وفاق آية، أو بيان حكم، فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة، وعليهما مدار الشرع وأمور الدين، فهي من الكتب المسموعة للحفاظ وأئمة الحديث، وأعرضت عن ذكر المناكير وما لا يليق بحال التفسير»[4]، وهذا ما جعل البغوي يحظى بثناء الشيخ أبي العباس ابن تيمية فاعتبره أعلم من الثعلبي والواحدي، وأن تفسيره معالم التنزيل؛ وإن كان مختصرا من الثعلبي؛ إلا أن مصنفه قد صَانَهُ من الأحاديث الموضوعة[5]، قال: «وأما

والميزان(4/ 173)، وقد طبع تفسيره في خمسة أجزاء بتحقيق عبدالله محمود شحاتة، عن مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، ط/ 1، 1423هـ.

(1) يعني محمد بن السائب الكلبي(ت146هـ)، وهو متهم بالكذب رغم إمامته، وقد أورد الطبري في تفسيره عددا يسيرا من مروياته في التفسير، وأكثر الثعلبي الرواية من طريقه في تفسيره الكشف والبيان، علما أن التفسير المكذوب المنسوب لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ المسمى بتنوير المقباس من تفسير ابن عباس، هو من رواية محمّد بن مروان السدي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وهي أوهى الطرق عن ابن عباس.

(2) مجموع الفتاوى(13/ 385).

(3) انظر: تفسير سورتي الفاتحة والبقرة من تفسير السمعاني، مقدمة المحقق الدكتور عبدالقادر منصور(1/ 255، 299-306).

(4) معالم التنزيل(1/ 55).

(5) مجموع الفتاوى(13/ 354)، وانظر أيضا(13/ 386)، ومنهاج السنة النبوية(4/ 25).

الأحاديث؛ فلم يذكر في تفسيره شيئا من الموضوعات التي رواها الثعلبي، بل يذكر الصحيح منها ويعزوه إلى البخاري وغيره، فإنه مصنف كتاب شرح السنة وكتاب المصابيح، وذكر ما في الصحيحين والسنن، ولم يذكر الأحاديث التي يظهر لعلماء الحديث أنها موضوعة كما يفعل غيره من المفسرين»[1]، وحُكْمُ ابن تيمية هنا بخُلُوِّ تفسير البغوي من الموضوعات حكم إجمالي، وإلا فقد حكم هو على بعض الأحاديث الموجودة في تفسير البغوي بالوضع؛ حيث قرّر أن حديث تصدّق عَلِيّ بخاتمه في الصلاة، موضوع؛ باتفاق أهل العلم[2].

وقد حَكَمَ الشيخ المحدث محمد بن جعفر الكتاني(ت1345هـ) أيضا بوجود الضعيف والموضوع في تفسير البغوي، فقال: «إن فيه من المعاني والحكايات ما يحكم بضعفه أو وضعه»[3].

ومنها تفسير أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجَوْزِي البغدادي(ت597هـ) المسمى: زاد المسير في علم التفسير، الذي انتقى فيه مؤلفه الأحاديث، وأحسن اختيارها، وفي مقدمة تفسيره إشارة إلى ذلك بقوله: «وقد انتقى كتابنا هذا أنقى التفاسير؛ فأخذ منها الأصح والأَحْسَنَ والأَصْوَن، فنظمه في عبارة الاختصار»[4].

ومنها تفسير أبي عبدالله محمد بن أحمد القُرْطُبِي(ت671هـ) المسمى: الجامع لأحكام القرآن، ففيه عناية جلية من مؤلفه بانتقاء أصحّ الأحاديث، وعزوها إلى من أخرجها من المصنفين، وقد شرط ذلك على نفسه في مقدمة تفسيره فقال: «وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله، وكثيرا ما يجيء الحديث في كتب الفقه والتفسير مبهما، لا يعرف من أخرجه إلا من اطلع على كتب الحديث، فيبقى من لا خبرة له بذلك حائرا، لا يعرف الصحيح من السقيم، ومعرفة ذلك علم جسيم، فلا يقبل منه الاحتجاج به، ولا الاستدلال حتى يضيفه إلى من خرّجه من الأئمة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام، ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب»[5]، ورغم هذا فقد خالف القرطبي شرطه المسطر هنا في مواضع كثيرة، فأغفل عزو كثير من الأحاديث إلى من أخرجها، وساق في تفسيره عددا غير يسير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

(1) منهاج السنة(4/ 25).
(2) مقدمة في أصول التفسير(ص78).
(3) الرسالة المستطرفة(ص78).
(4) زاد المسير في علم التفسير(1/ 2).
(5) الجامع لأحكام القرآن(1/ 3).

ومنها تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي(ت774هـ)، الذي أكثر فيه مؤلفه من الاحتجاج بالأحاديث النبوية، مع عزوها إلى مصادرها من كتب السنة أو التفاسير المسندة، وتبيين مراتبها ودرجاتها من الصحة والضعف.

ومنها فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشَّوْكَاني(ت1250هـ)، وهو تفسير تحرى فيه مؤلفه إيراد الأحاديث معزوة إلى من أخرجها من المصنفين، مع تبيين حكمها أحيانا، وقد بيّن منهجه في إيراد الأحاديث في مقدمة تفسيره فقال: «والمسلك الذي عزمت على سلوكه ـ إن شاء الله ـ مع تعرضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه، وأخذي من بيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول اللهﷺ، أو الصحابة والتابعين أو تابعيهم أو الأئمة المعتبرين، وقد أذكر ما في إسناده ضعف، إما لكون في المقام ما يقويه أو لموافقته للمعنى العربي، وقد أذكر الحديث معزوا على راويه من غير بيان حال الإسناد؛ لأني أجده في الأصول التي نقلت عنها كذلك كما يقع في تفسير ابن جرير والقرطبي وابن كثير والسيوطي وغيرهم، ويبعد كل البعد أن يعلموا في الحديث ضعفا ولا يبينونه، ولا ينبغي أن يقال فيما أطلقوه إنهم قد علموا ثبوته، فإن من الجائز أن ينقلوه من دون كشف عن حال الإسناد، بل هذا هو الذي يغلب به الظن؛ لأنهم لو كشفوا عنه فثبتت عندهم صحته لم يتركوا بيان ذلك، كما يقع منهم كثيرا التصريح بالصحة أو الحسن، فمن وجد الأصول التي يروون عنها ويعزون ما في تفاسيرهم إليها فلينظر في أسانيدها موفقا إن شاء الله»[1].

وهناك تفاسير أخرى اعتنت بإيراد الأحاديث المقبولة؛ لكن آثرت الاقتصار على أشهر التفاسير المتداولة طلبا للإيجاز، وتاركا المجال لمن أراد مزيدا من التتبع والاستقصاء.

المطلب الثالث: أشهر التفاسير التي وقعت فيها الأحاديث الضعيفة والمكذوبة:

حذّر العلماء من الأحاديث الضعيفة والواهية التي تشتمل عليها كثير من التفاسير، قال أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحَرَّاني(ت728هـ): «والموضوعات في كتب التفسير كثيرة؛ مثل الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالبسملة، وحديث علي الطويل في تصدقه بخاتمه في الصلاة، فإنه موضوع باتفاق أهل العلم، ومثل ما روي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2] أنه علي. ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[3]: أذنك يا علي»[4].

(1) فتح القدير(1/ 12ـ13).
(2) سورة الرعد، الآية: 7.
(3) سورة الحاقة، الآية: 12.
(4) مجموع الفتاوى(13/ 354).

وقال بدر الدين الزركشي(ت794هـ): «يجب الحذر من الضعيف - في التفسير - والموضوع؛ فإنه كثير، وإنّ سَوَادَ الأوراق سَوَادٌ في القلب، قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاث ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صحّ من ذلك كثير»[1].

وقال ابن علاّن الصديقي(ت1057هـ): «تفسير كلام الله تعالى لا يكون إلا بحديث صحيح أو حسن»[2].

وقال الشوكاني: «لا اعتبار بما لم يصحّ؛ كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف، ولا بتفسير من ليس بثقة منهم، وإن صحّ إسناده إليه»[3].

وبناء عليه يجب الحذر من متابعة بعض المفسرين فيما يحتجون به من أحاديث ضعيفة وواهية؛ لا سيما من اشتهر منهم بالنقل عمن هب ودب، أو عدم التوقي والتحري في الرواية، ومن هذه التفاسير تفسير أبي النضر محمد بن السّائب الكلبي(ت146هـ)، فقد سُئل عنه الإمام أحمد بن حنبل فقال: من أوله إلى آخره كذب، فقيل له: فيحلّ النظر فيه فقال: لا[4].

ومنها تفسير أبي بكر محمد بن الحسن الموصلي النقّاش(ت351هـ) المسمى بشفاء الصدور[5]، قال أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ): «سألت أبا بكر البرقاني[6]، عن النقاش، فقال: كل حديثه منكر، وَحَدَّثَنِي من سمع أبا بكر ذكر تفسير النقاش، فقال: ليس فيه حديث صحيح»[7]، وقال الحافظ أبو القاسم هبة الله اللاّلَكَائي (ت418هـ): «تفسير النقّاش إشفاء[8] الصدور

(1) البرهان في علوم القرآن(2/ 156).
(2) الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية(1/ 86).
(3) فتح القدير(1/ 12).

(4) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى(1/ 218)، وقد أسنده أيضا بنحوه ابن حبان في المجروحين (2/ 254).
(5) اطلعت على نسختين خطيتين لهذا التفسير بالخزانة الوطنية بالرباط برقم: 1383ك و289ك، وقد حُقق بجامعة الشارقة في رسائل جامعية، ونشرت قطعة من أوله تشتمل على مقدمته وتفسير سورة الفاتحة، بتحقيق جميلة سيف المري، نشر دار سيف الجابرى للطباعة والنشر والتوزيع بدبى، 2015م.
(6) هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد الخوارزمي المعروف بالبرقاني، توفي سنة425هـ. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص127)، والسير للذهبي(17/ 464).
(7)تاريخ بغداد(2/ 602).
(8) الشفاء هو المعافاة من المرض، والإشفاء هو إشراف المريض على الموت. انظر: المصباح المنير للفيومي (مادة: شفى).

لا شفاء الصدور»[1]، وقال محمد بن جعفر الكتاني(ت1345هـ): «فيه موضوعات كثيرة»[2]. وتكلّم الخطيب البغدادي في مؤلفه أبي بكر النقاش فقال: «في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة»[3]، وأثنى عليه الذهبي فقال: «كان واسع الرحلة، قديم اللقاء، وهو في القراءات أقوى منه في الروايات... ولو تثبت في النقل لصار شيخ الإسلام»[4].

ومن أمثلة ما أورده النقّاش في تفسيره من الروايات الباطلة حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ: «من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فجوّدها تعظيما لله غفر الله له»[5].

وحديث آخر عن أنس مرفوعا: «من رفع قرطاسا من الأرض فيه بسم الله الرحمن الرحيم إجلالا لله أن يُدَاس؛ كُتِبَ عند الله من الصديقين، وخُفِّفَ عن والديه وإن كانا مشركين؛ يعني العذاب»[6].

ومن الموضوعات التي أوردها النقّاش في تفسيره أيضا حديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من أكرم عالما فقد أكرم سبعين نبيا، ومن أكرم متعلما فقد أكرم سبعين شهيدا»[7].

ومن التفاسير التي تكثر فيها الأحاديث الواهيات التفسير المسمى بالكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي(ت427هـ)، قال ابن تيمية: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين[8]، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع»[9]، وقال في موطن آخر: «وتفسير الثعلبي؛ فيه أحاديث موضوعة، وأحاديث صحيحة»[10].

ومنها تفاسير أبي الحسن علي بن أحمد الوَاحِدِي(ت468هـ) الثلاثة: الوجيز، والوسيط، والبسيط[11]، قال أبو العباس ابن

(1) تاريخ بغداد(2/ 602)، وسير أعلام النبلاء(15/ 575).
(2) الرسالة المستطرفة(ص78).
(3) تاريخ بغداد(2/ 602).
(4) سير أعلام النبلاء(15/ 574-575).
(5) شفاء الصدور ص39، نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الوطنية بالرباط برقم: 289ك.
(6) المصدر السابق ص 56.
(7) المصدر السابق ص26.
(8) قال الذهبي عن الثعلبي: كان صادقا موثقا، بصير الباع في الوعظ، حدث عنه أبو الحسن الواحدي وجماعة. السير(17/ 435).
(9) مجموع الفتاوى(13/ 354).
(10) منهاج السنة النبوية(7/ 311).
(11) طبع الوجيز - وهو أصغر تفاسير الإمام الواحدي - في مجلدين بتحقيق صفوان داوودي عن دار القلم والدار الشامية بدمشق سنة 1415هـ، وصدر التفسير الوسيط في أربعة مجلدات، بتحقيق عادل عبدالموجود وآخرين عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1415هـ، أما البسيط - وهو أكبر تفاسيره الثلاثة - فنشرته جامعة الإمام بالرياض ودار المصور بالإسكندرية في خمسة وعشرين مجلدا سنة1430هـ، ثم صدر بنفس التحقيق عن مكتبة العبيكان بالرياض سنة 1439هـ.

تيمية الحَرَّاني(ت728هـ): «فيها فوائد جليلة، وفيها غث كثير من المنقولات الباطلة وغيرها»[1]، وقال أيضا: «أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات، ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل، وهكذا الواحدي تلميذه، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف»[2].

وانتقد العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتّاني(ت1345هـ) الواحدي وشيخه الثعلبي، فقال: «لم يكن له ولا لشيخه الثعلبي كبير بضاعة في الحديث، بل في تفسيريهما - وخصوصا الثعلبي - أحاديث موضوعة، وقصص باطلة»[3].

ومن أمثلة ما أورده من الموضوعات في تفسيره الوسيط: حديث أُبَيّ بن كعب في فضل سور القرآن[4].

ومنها تفسير أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِي(ت538هـ) المسمى بالكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فإنه مع انحرافه إلى مذهب الاعتزال لا يتحرى أيضا في إيراد الأحاديث، فوقع في تفسيره الواهيات والبواطيل، وقد انتقده أبو حيان الغرناطي في قصيدة له، منبها إلى وقوعه في المحذور بإيراد الأحاديث الموضوعة في تفسيره، فقال:

وَلَكِنَّهُ فِيهِ مَجَالٌ لِنَاقِدٍ

وَزَلَّاتُ سُوءٍ قَدْ أَخَذْنَ الْمَخَانِقَا

فيثبت موضوع الأحاديث جاهلا

ويعزو إلى المعصوم ما ليس لائقا[5]

وعلى شاكلة تفسير الزمخشري؛ نجد تفسير القاضي عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي(ت691 أو692هـ) فقد سار على منواله في عدد من الأمور[6]، ومنها إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة[7].

---

(1) مجموع الفتاوى(13/ 386).

(2) منهاج السنة النبوية(7/ 12) بتصرف يسير.

(3) الرسالة المستطرفة(ص79).

(4) انظر على سبيل المثال: الوسيط(3/ 521)، (4/ 217).

(5) البحر المحيط(8/ 252)، سورة النمل، الآية:45.

(6) أفرد العلامة جمال الدين يوسف بن عبدالله الأرميوني المصري الشافعي(ت940هـ) كتابا مفردا لما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف سماه: الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوي، له نسخة خطية بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم: 13852، وهو منشور بتحقيق نشأت صلاح الدين حسين بمجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية بالعراق، المجلد:11، العدد: 53، 2008م.

(7) أشار المناوي في طالعة كتابه الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي (1/ 89-90) إلى أن فيه الصحيح، والضعيف، ←

ومن أمثلة الأحاديث الموضوعة في كتب التفسير ما أورده الثعلبي، والواحدي في أول كل سورة، والزمخشري، والبيضاوي في آخرها من ذكر فضائل السور، من حديث أُبَيّ بن كعب: من قرأ سورة كذا أعطي ثواب كذا، فقد حكم عليها النقاد بالوضع[1]، واعترف بوضعها واضعها وهو نوح بن أبي مريم وقال: قصدت أن أشغل الناس بالقرآن عن غيره، وقال بعض جهلاء الوضاعين في هذا النوع: نحن نكذب لرسول الله ﷺ ولا نكذب عليه، ولم يعلم هذا الجاهل أنه من قال عليه ما لم يقل فقد كذب عليه واستحق الوعيد الشديد[2].

وهذا مثال من تلك الأحاديث أورده الثعلبي بإسناده في أول تفسيره سورة الصّافات: «سورة الصافات مكية، وهي ثلاثة آلاف وثمانمائة وستة وعشرون حرفاً، وثمانمائة وستون كلمة، ومائة واثنتان وثمانون آية، أخبرنا كامل بن أحمد المفيد، قال: أخبرنا محمد بن جعفر الورّاق، قال: حدّثنا إبراهيم بن الفضل، قال: حدّثنا أحمد بن يونس، قال: حدّثنا سلاّم بن سليم، قال: حدّثنا هارون بن كثير الآملي، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أُمامة، عن أُبيّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ «من قرأ ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ﴾ أُعطي من الأجر عشر حسنات بعدد كلّ جنّي وشيطان، وتباعد عنه مردة الشياطين، وبرئ من الشرك، وشهد له حافظاه يوم القيامة أنه كان مؤمناً بالمرسلين»[3].

ووعيا بخطورة التباس الصحيح بالسقيم، والمقبول بالمردود على قارئ كتب التفاسير، فإنه يتحتم إعمال قواعد المحدثين في نقد الحديث والحكم عليه؛ أو الاستعانة بأوضاع المحدثين في تخريج أحاديث كتب التفسير، وهي كثيرة سأسرد ما وقفت عليه منها في المبحث التالي.

والموضوع، وما لا أصل له، وما لم يوقف له على خبر بالكلية، وانظر عن منهج البيضاوي في الاستدلال بالحديث في تفسيره كلام الدكتور عبدالعزيز حاجي في كتابه البيضاوي مفسرا (ص211).

(1) من هؤلاء النقاد: أبو عبدالله القرطبي في الجامع لأحكام القرآن(1/ 78-79)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (13/ 354)، ومنهاج السنة النبوية(7/ 434)، وابن القيم في المنار المنيف في الصحيح والضعيف(ص90ـ91)، وابن كثير في تفسيره(4/ 313) عند تفسير سورة يوسف، والمناوي في الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي(1/ 117).

(2) نبّه إلى هذا ابن القيم في كتابه المنار المنيف في الصحيح والضعيف(ص90ـ91).

(3) الكشف والبيان، للثعلبي(5/ 207) سورة الصافات، الآية:1.

المبحث الثاني: عناية العلماء قديما، والباحثين حديثا؛ بجمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير، وتخريجها، والحكم عليها:

المطلب الأول: عناية العلماء قديما بجمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير وتخريجها والحكم عليها:

أفرد العلماء قديما كتبا خاصة في جمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير أو في تفسير معين، مع تخريجها والحكم عليها لدى بعضهم، وهذا مسرد مُرتب على حروف المعجم؛ يتضمن ما وقفت عليه منها مطبوعا أو مخطوطا:

- إتحاف الأخيار بتخريج ما في تفسير البيضاوي من الأخبار، للشيخ عوض بن محمد بن السقاف الحضرمي الشافعي[1].

- أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي، للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي(ت879هـ). ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة[2].

- تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي، لمحمد همات زاده بن حسن همات زاده الحنفي التركماني القسطنطيني(ت1175هـ). ذكره محمد بن جعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة[3]، وله نسخة خطية محفوظة بمكتبة ولي الدين(السليمانية) بإستانبول برقم:511، وأخرى بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم: 288 ، وهو أوسع كتاب في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، إذ لم يترك أي حديث أو أثر من الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير البيضاوي في حين ترك الآخرون كثيرا منها، وهو يجتهد في استيعاب المصادر التي أخرجت الحديث، ويذكر الاختلاف الواقع في ألفاظ الحديث وطرقه[4].

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي(ت762هـ)، طبع في أربعة مجلدات بعناية سلطان الطبيشي، وتقديم عبدالله السعد، نشر دار ابن خزيمة بالرياض، ط/ 1، 1414هـ، وقد استوعب الزيلعي في هذا الكتاب ما في الكشاف من الأحاديث المرفوعة فأكثر من تبيين طرقها وتسمية مخارجها على نمط كتابه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالبا للآثار الموقوفة[5].

(1) انظر: الفتح السماوي/ مقدمة التحقيق(1/ 60).
(2) الرسالة المستطرفة(ص186).
(3) الرسالة المستطرفة(ص186).
(4) انظر: الفتح السماوي/ مقدمة التحقيق (1/ 61-62).
(5) انظر: الرسالة المستطرفة(ص185).

- تخريج احاديث الكشاف، لأبي زُرْعَة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العِرَاقي(ت826هـ)، نسبه إليه السخاوي فقال: وَاخْتصرَ الكشّاف؛ مع تخريج أَحَادِيثه وتتمات ونحوها[1]. يوجد له مصورة بقسم المخطوطات بالجامعه الاسلامية رقم: 4980.

- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، طبع بالمكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة سنة1354هـ - 1935م في آخر الجزء الرابع من الكشاف عن حقائق التنزيل. وقد لخّص فيه ابن حجر تخريج الزيلعي مستوفيا لمقاصده غير مخل بشيء من فوائده، وزاد عليه ما أغفله من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزمخشري بطريق الإشارة وفات الزيلعي تخريجها، وكذلك استدرك عليه جملة كثيرة من الآثار الموقوفة التي ترك الزيلعي تخريجها إما عمدا أو سهوا، وقد فرغ من تلخيصه هذا في سنة821هـ، ونشر علوي السقاف فهرس أحاديث وآثار الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف عن دار الهجرة بالرياض، 1410هـ.

- التخريج الواف بآثار الكشاف، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، يقع في مجلدين تركه مسودة ولم يبيضه حسب ما ذكره السخاوي[2].

- ترجمان القرآن، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ) أشار إليه في مقدمة الدر المنثور الذي يعد مختصرا منه، وذكر أنه جمع فيه التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وأورد الأحاديث والآثار بأسانيد الكتب المخرج منها[3].

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، جمع فيه التفسير الوارد عن رسول الله ﷺ وأصحابه، ولخصه من كتابه الكبير ترجمان القرآن، فاقتصر فيه على متن الأثر دون ذكر إسناده، مصدرا بالعزو والتخريج إلى كل كتاب معتبر[4]، قال الشوكاني: «واعلم أن تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور قد اشتمل على غالب ما في تفاسير السلف من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ وتفاسير الصحابة ومن بعدهم، وما فاته إلا القليل النادر»[5]، وقد طبع مرارا.

-الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، للحافظ زين الدين

(1) الضوء اللامع(1/ 343).

(2) الجواهر والدرر(2/ 666).
(3) انظر: الدر المنثور(1/ 9).
(4) انظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور - مقدمة المؤلف(1/ 9).
(5) فتح القدير(1/ 13).

عبدالرؤوف المناوي(ت1031هـ)، طبع في ثلاثة مجلدات بتحقيق أحمد مجتبى السلفي، عن دار العاصمة بالرياض، 1407هـ. قال المناوي في مقدمته: «إنني قد وقفت على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في الكشاف، ولم أقف على من أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي ـ طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ـ بتأليف مستقل، مع دعاء الحاجة بل الضرورة إلى ذلك أشد؛ إذ منها الصحيح والضعيف والموضوع، وما لا أصل له[1]، وما لم يوقف له على خبر بالكلية»[2].

– فيض الباري في تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، لشيخ عبدالله بن صبغة المدراسي الهندي(ت1288هـ)، وله نسخة خطية بخط المصنف، لها مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة[3].

ـ تخريج احاديث الكشاف، لأحمد بن علي بن محمد الغرباني(كان حيا سنة 763هـ)، له نسخة خطية محفوظة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، رقم:50، 48.

كما أن هناك بعض الحواشي الموضوعة على بعض التفاسير نجدها قد تناولت تخريج بعض الأحاديث والحكم عليها، ومنها حاشية جلال الدين السيوطي(ت911هـ) على تفسير البيضاوي الموسومة بنواهد الأبكار وشوارد الأفكار[4]، وحاشية الشهاب الخفاجي (ت1069هـ) على تفسير البيضاوي[5].

المطلب الثاني: عناية الباحثين حديثا بجمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير وتخريجها والحكم عليها:

تناول كثير من الباحثين المعاصرين الأحاديث النبوية الواردة في بعض كتب التفسير جمعا ودراسة وتخريجا، وفيما يلي ذكر ما وقفت عليه من ذلك:

– أحاديث سورة الكهف من تفسير ابن كثير: تحقيق وتخريج ودراسة، لمحمد عبده عبدالرحمن، أطروحة دكتوراه نوقشت بشعبة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام1404هـ[6].

– أحاديث فتح القدير من صحيح تفسير القرآن بالسنة: تخريج ودراسة، لمحمد أحمد عبدالمجيد، رسالة ماجستير بجامعة أم درمان بالسودان نوقشت عام1414هـ.

---

(1) معناه: ليس له إسناد. حكاه السيوطي في تدريب الراوي(1/ 350 النوع الثاني والعشرون) عن ابن تيمية.

(2) الفتح السماوي(1/ 87ـ90).

(3) الفتح السماوي/ مقدمة التحقيق(1/ 60).

(4) يوجد لهذه الحاشية نسخة خطية محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينةالمنورة، وقد حققت في أطاريح جامعية بجامعة أم القرى سنة 1425هـ.

(5) الفتح السماوي/ مقدمة التحقيق(1/ 59).

(6) دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية المناقشة والمسجلة1396 ـ 1420(ص286).

- الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الإمام القرطبي: تخريجا ودراسة، قدم في عدد من الرسائل والأطاريح بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان[1].

- الأحاديث والآثار الواردة في أحكام القرآن للجصّاص: تخريج ودراسة، قدم في عدد من الرسائل والأطاريح بجامعتي أم درمان بالسودان، وجامعة أم القرى بمكة[2].

- تخريج أحاديث تفسير الطبري، للشيخ أحمد شاكر وأخيه محمود شاكر، بهامش تحقيقه لتفسير الطبري، الطبعة التي صدرت عن مطبعة المعارف بالقاهرة سنة1388هـ في ستة عشر مجلدا، وهي ناقصة تتوقف عند الآية27 من سورة إبراهيم، وقد قام بإتمام تحقيق الكتاب مجموعة من الباحثين في إطار رسائل دبلوم الدراسات العليا والدكتوراه بعدد من الجامعات المغربية[3].

- تخريج الأحاديث المرفوعة في تفسير الجلالين، لإبراهيم محمد أبو سليمان، رسالة ماجستير بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام1403هـ[4].

- تخريج الأحاديث الواردة في سورة الرعد في تفسير ابن كثير، لمحمد عبده عبدالرحمن، رسالة ماجستير نوقشت بشعبة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام1401هـ[5].

ـ تخريج أحاديث أحكام القرآن لابن العربي، لمحمد مصطفى بلقات.

ـ تخريج أحاديث وآثار كتاب في ظلال القرآن لسيد قطب، لعلوي السقاف، نشر دار الهجرة بالرياض عام1412هـ.

- الْأَحَادِيث الضعيفة والموضوعة الَّتِي حكم عَلَيْهَا الْحَافِظ ابْن كثير فِي تَفْسِيره، لمحمود بن محمد الملاح، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، 1431هـ.

- تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير، سجل هذا الموضوع في رسائل جامعية بكلية الآداب ـ جامعة عبدالمالك السعدي بتطوان تحت إشراف المكي قلاينة، المجلد الأول وفيه:727 حديثا سجله الطالب حميد

(1) انظر أسماء الباحثين في: المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف لمحمد خير رمضان(2/ 994ـ997).

(2) انظر أسماء الباحثين في: المرجع السابق(2/ 991، 992، 998، 1019، 1026).

(3) اطلعت منها على رسالتين جامعيتين؛ الأولى رسالة الأستاذ عبدالعزيز حفاضي، وتبتدئ من الآية27 من سورة إبراهيم، كما اطلعت على رسالة الأستاذ محمد هاشي، وتبتدئ من أول سورة الحجرات وتنتهي بنهاية سورة الطور، وقد نوقشت هذه الرسالة بجامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس سنة2005م.

(4) دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة، لمحمد خير رمضان(2/ 630).

(5) المرجع السابق(ص305).

العبادي، والمجلد الثاني، وفيه: 1338 حديثا سجله الطالب الحسن افقيران[1].

- تخريج الأحاديث والآثار في كتاب التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزَيّ الكلبي(ت741هـ)، لسامي الرفاعي، رسالة ماجستير نوقشت بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة1418هـ[2].

- التفسير النبوي في القرآن الكريم، لعواد بن بلال العوفي، أعد الباحث النصف الأول من القرآن في إطار رسالة ماجستير بقسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة نوقشت عام1402هـ، ثم أعد النصف الثاني من القرآن في أطروحة دكتوراه بالجامعة نفسها نوقشت سنة1408[3].

- دراسة الأحاديث المخصصة لعموم آيات السور الأربع الطوال: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة في الكتب الستة، رسالة ماجستير أعدها أستاذنا الدكتور عبدالعزيز آل عبداللطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونوقشا بشعبة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام1399هـ.

- الصحيح المسند من التفسير النبوي للقرآن، لأبي محمد السيد إبراهيم بن أبي عمة، نشر دار الصحابة للتراث بطنطا، 1410هـ.

- فتح ذي الجلال في تخريج أحاديث الظلال(في ظلال القرآن لسيد قطب)، تحقيق وتخريج عبدالمنعم إبراهيم وأبي حذيفة محمد إبراهيم، نشر مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة في ثلاثة مجلدات عام1415هـ.

- المأثور من تفسير الرسول ﷺ: دراسة موضوعية، لأبي عمر نادي الأزهري، نشر بمصر عام1420هـ.

- مرشد المفسرين والمحدثين إلى ما ورد من التفاسير مصرحا برفعها إلى النبي ﷺ، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، نشر مكتبة القرآن بالقاهرة عام1408هـ.

- المسند الصحيح من التفسير النبوي للقرآن الكريم(من سورة الفاتحة إلى آخر سورة النساء)، للقاضي برهون، أطروحة دكتوراه نوقشت سنة1997م بكلية الآداب - جامعة محمد الخامس بالرباط[4].

(1) دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب/ ملحق1995 لعمر أفا(ص132).

(2) انظر:المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف لمحمد خير رمضان(2/ 1012).

(3) دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية المناقشة والمسجلة 1396-1420هـ(ص234).

(4) دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب/ ملحق1997 لعمر أفا(ص39).

– المعتمد من المنقول فيما أوحي إلى الرسول ﷺ، لبهاء الدين حيدر بن علي القاشي، تحقيق: فيصل بالي، ومحمد ولد سيدي ولد حبيب، نشر مكتبة التوبة بالرياض في مجلدين سنة 1420هـ.

– من صحيح التفسير النبوي للقرآن الكريم، لخالد عبدالرحمن، نشر دار ثابت للقاهرة، 1413هـ.

الخاتمة

إن دراسة مناهج المفسرين في إيراد الأحاديث النبوية، ورصد الجهود المبذولة قديما وحديثا في جمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير وتخريجها والحكم عليها لا يمكن أن يعالج في بحث مقتضب كهذا؛ لما هو معلوم من كثرة التفاسير المتداولة فالمطبوع منها يربو على المائة؛ مما يصعب معه استقراء جميع التفاسير، وتجلية جميع تفاصيل الموضوع، وإشباع الكلام عليها بحثا وتحقيقا، ولكن يمكن اعتبار هذا البحث نافذة إلى هذا الموضوع المهم، ودعوة للباحثين أن يُعِدُّوا دراسات متخصصة في مناهج المفسرين في الاستشهاد بالحديث النبوي، وأيضا في تخريج ودراسة الأحاديث الواقعة في كتب التفسير التي لم تحظ بالعناية بعد، ويمكن إجمال نتائج هذا البحث في الآتي:

ـ أهمية تفسير كتاب الله تعالى بما ورد عن الرسول ﷺ واهتمام طائفة من المفسرين قديما به، وكذلك جمع من الباحثين المعاصرين في مجال الدراسات القرآنية.

– خطورة عدم تمحيص الأحاديث النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها عند إيرادها في تفسير كتاب الله تعالى.

– اهتمام بعض المفسرين بالإسناد؛ مع انتقاء أصح الروايات في تفاسيرهم، ويأتي في طليعتهم الطبري والبغوي.

– إغفال بعض المفسرين النظر في صحة الحديث قبل الاستشهاد به في التفسير أدّى إلى وقوع كثير من الروايات الضعيفة والموضوعة في تفاسيرهم، ومنهم النقاش في تفسيره شفاء الصدور، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان، والزمخشري في تفسيره الكشاف.

– عناية بعض العلماء قديما بجمع الأحاديث النبوية الواقعة في كتب التفسير، كما صنع السيوطي في الدر المنثور، أو تخريج الأحاديث الواقعة في بعض التفاسير مثل تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، والكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر، والفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي للمناوي وغيرها.

– عناية طائفة من الباحثين المعاصرين بأحاديث التفسير من خلال إنجازهم الكثير من البحوث والأطاريح الجامعية في جمع التفسير النبوي للقرآن الكريم، أو تخريج الأحاديث الواقعة في بعض التفاسير كتفسير

القرطبي وابن جُزَيّ وابن كثير، ومعظمها غير منشور.

وفي ختام هذا البحث أوصي بإعداد موسوعة جامعة للأحاديث الواقعة في كتب التفسير بعد استقصاء التفاسير المطبوعة والمخطوطة، على أن يتولى مهمة تخريجها والحكم عليها العلماء الأكفاء المعروفون بإتقان الصناعة الحديثية، والله الموفق والهادي، والحمد لله أولا وآخرا.

***

لائحة المصادر والمراجع:

أ ـ المصادر المخطوطة:

1. **شفاء الصدور**، لأبي بكر محمد بن الحسن الموصلي المعروف بالنقاش(ت351هـ)، مخطوط محفوظ بالخزانة الوطنية بالرباط برقم:289.

ب ـ المصادر المطبوعة:

2. **الإكسير في علم التفسير**، لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطُّوفي(ت716هـ)، تحقيق عبدالقادر حسين، نشر دار الأوزاعي ببيروت، ط/ 2، 1409هـ.
3. **البحر المحيط في التفسير**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر – بيروت، ط/ 1: 1420 هـ.
4. **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية.
5. **البيضاوي مفسرا**، تأليف: عبدالعزيز حاجي، منشورات دار الحسنين بدمشق ودار حازم بدمشق، ط/ 1، 2000م.
6. **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط/ 1، 1422هـ.
7. ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق نظر الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر بالرياض، ط/ 3، 1417هـ.
8. **التسهيل لعلوم التنزيل**، لأبي القاسم محمد بن أحمد ابن جُزَيّ الكلبي الغرناطي(ت741هـ)، نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط/ 4، 1403هـ.
9. **تفسير سورتي الفاتحة والبقرة من تفسير أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني(ت489هـ)**، تحقيق: عبدالقادر منصور منصور، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط/ 1، 1995م.
10. **تفسير الطبري**، تحقيق: د. عبدالله التركي، نشر دار هجر بالقاهرة، ط/ 1، 1422هـ.
11. **تفسير عبدالرزاق الصنعاني**، تحقيق: د. محمود محمد عبده، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط/ 1، 1409هـ.
12. **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، تقديم: عبدالقادر الأرناؤوط، نشر دار الفيحاء بدمشق ومكتبة دار السلام بالرياض، ط/ 1، 1412هـ.
13. **تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين**، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم(ت327هـ)، تحقيق: أسعد الطيب، نشر مكتبة نزار الباز بمكة المكرمة والرياض، ط/ 1، 1417هـ.

14. **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبدالله القرطبي(ت671هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت.
15. **الجواهر الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط/ 1، 1419هـ - 1999م.
16. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، نشر دار الفكر ببيروت.
17. **دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب**، إعداد عمر أفا، ملحق1995م، من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، ط/ 1، 1997م.
18. **دليل الرسائل العلمية بالجامعة الإسلامية المناقشة والمسجلة 1396 -1420هـ**، نشر عمادة شؤون المكتبات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط/ 1، 199م.
19. **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة**، لمحمد رمضان خير، لمحيي الدين عطية وصلاح حفني ومحمد رمضان خير، نشر دار ابن حزم ببيروت، ط/ 2، 1418هـ.
20. **الرسالة المستطرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، نشر دار البشائر الإسلامية ببيروت، ط/ 4، 1406هـ.
21. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، للعلامة أبي الثناء الألوسي، نشر مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي ببيروت، ط/ 4، 1405هـ.
22. **زاد المسير في علم التفسير**، لابن الجوزي، نشر المكتب الإسلامي ببيروت، ط/ 3، 1404هـ.
23. **السنن الكبرى**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458)، نشر دار المعرفة ببيروت عن الطبعة الأولى بمجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية بحيدر أباد الدكن، 1344هـ.
24. **سير أعلام النبلاء**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي(ت748هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، ط/ 1، 1401هـ.
25. **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين الخراساني، البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، إشراف: مختار أحمد الندوي، نشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط/ 1، 1423 هـ - 2003م.
26. **صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري** لابن حجر العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، وتصحيح الشيخ عبدالعزيز بن باز، نشر المطبعة السلفية ومطبعتها، 1380هـ.
27. **صحيح مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(ت261هـ)**، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار الحديث بالقاهرة، 1412هـ - 1992م.
28. **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء(ت526هـ)، نشر دار المعرفة ببيروت تصويرا عن الطبعة الأولى عام1372هـ-1952م.
29. **طبقات الفقهاء**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(ت476هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار الرائد العربي ببيروت، ط/ 2، 1401هـ-1981م.
30. **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي(ت224هـ)، تحقيق: د.حسين محمد

محمد شرف، نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ط/ 1، 1404هـ- 1984م..

31. **الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي**، للحافظ زين الدين عبدالرؤوف المناوي(ت1031هـ)، تحقيق أحمد مجتبى السلفي، نشر دار العاصمة بالرياض، 1407هـ.

32. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/ 2، 1383هـ.

33. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري (ت1031هـ)، نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ 1، 1356هـ.

34. **كتاب تفسير القرآن**، لابن المنذر، تحقيق: د. سعد السعد، نشر دار المآثر بالمدينة، ط/ 1، 1423هـ.

35. **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي(ت354هـ)، تحقيق: محمود زايد، نشر دار الوعي بحلب، ط 2، 1402 هـ.

36. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون لأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، نشر مكتبة المعارف بالرياض.

37. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت1067هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت عن طبعة إستانبول عام 1941 م.

38. **الكشف والبيان في تفسير القرآن المعروف بتفسير الثعلبي**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي(ت427هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط/ 1، 1425هـ- 2004م.

39. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، نشر دار المعرفة ببيروت، 1403هـ.

40. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي(ت807هـ)، نشر دار الكتاب العربي ببيروت، ط/ 2، 1402هـ.

41. **مجموع الفتاوى**، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية(ت728هـ)، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، نشر دار عالم الكتب بالرياض، 1412هـ

42. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت548هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس ومكناس وتاروادنت، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، صدر الجزء الأول سنة 1395هـ، ثم توالى إصدار بقية الأجزاء في سنوات مختلفة.

43. **مسند أبي يعلى**، لأبي يعلى أحمد بن علي التميمي الموصلي (ت307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد نشر دار المأمون للتراث بدمشق، ط/ 1، 1404هـ.

44. **مسند البزار أو البحر الزخار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط/ 1، 1988- 2009م.

45. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد بن محمد الفيومي المقري (ت 770 هـ)، نشر مكتبة لبنان ببيروت،1987م.

46. **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، أو تفسير البغوي، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي(ت510هـ)، تحقيق : عبدالرزاق المهدي، نشر : دار إحياء التراث العربي بيروت، ط/ 1، 1420 هـ.

47. **المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف**، لمحمد رمضان خير يوسف، نشر مكتبة الرشد بالرياض.

48. **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، نشر دار العاصمة بالرياض، ط/ 2، 1419هـ.

49. **منهاج السنَّة النبوية**، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ت 728 هـ)، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط 1، 1406 هـ.

50. **الموضوعات**، لجمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجَوْزِي(ت 597هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط/ 1، 1386هـ-1388هـ.

51. **النكت والعيون: تفسير الماوردي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، نشر مكتبة المؤيد بالرياض ودار الكتب العلمية ببيروت، ط/ 1، 1412هـ.

52. **الوسيط في تفسير القرآن العزيز**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري(ت468هـ)، تحقيق: عادل عبدالموجود وجماعة، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، ط/ 1، 1415هـ.